

المخدرات والمؤثرات العقلية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي

م.م. وادو سلمان جولو

كلية (صول) (الرين) (الجامعة) / قسم (القانون)

ملخص البحث

تعد المخدرات من اهم الافات الاجتماعية المنتشرة في جميع دول العالم دون استثناء وهي عبارة عن مواد تصيب العقل وتسمم الجهاز العصبي وان تداول هذه المادة يعد جريمة يعاقب عليها القانون وكذلك تعد من المواد التي حرمها الاسلام لما فيها من اضرار جسيمة على صحة الفرد الجسمية والنفسية وتتسبب بالعديد من المخاطر، ويعتبر ادمان المخدرات من اهم المشاكل التي يمكن ان تواجه اي مجتمع حيث انه في كل عام تزداد اعداد المدمنين طردياً مع زيادة انواع المخدرات التي لها آثار سلبية على الفرد والمجتمع بصورة عامة مما يستدعي وقفة جماعية من المجتمع لتتخلص من هذه الظاهرة التي انتشرت في مجتمعاتنا المحافظة وانتشرت انتشار النار في الهشيم مما يستدعي ذلك عقلاء الناس ان يتداركوا الوضع قبل استفحاله وفي ضوء ذلك تناولنا في بحثنا هذا موضوع المخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيرها على الواقع الاجتماعي في محورين: المحور الاول: تناول التعريف بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي.

المحور الثاني: التدابير الدولية والداخلية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ثم الخاتمة والاستنتاجات

مشكلة البحث

مشكلة البحث تتمحور حول تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة الآثار السلبية التي تنتج عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية على المجتمعات والأفراد. وتتمحور المشكلة فيما يلي:

- ١- قلة الدراسات العلمية التي تتناول تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي، خاصة في البلدان العربية.
- ٢- تعدد أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية، وتأثير كل نوع على المجتمعات والأفراد يختلف عن الآخر، وهذا يعيق عملية التحليل والتفسير والتوصل إلى نتائج دقيقة.
- ٣- صعوبة الحصول على بيانات موثوقة ومقارنة بين الدول المختلفة، حيث تختلف الأساليب المستخدمة في تجميع البيانات وتحليلها، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات دقيقة.

٤- قلة الوعي والتوعية بخطورة المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمعات، وهذا يؤدي إلى زيادة انتشارها وتأثيرها السلبي على الأفراد والمجتمعات. ويمكن حل مشكلة البحث عن طريق تنفيذ دراسات علمية شاملة ودقيقة عن تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي، وتحديد أساليب تجميع البيانات وتحليلها ومقارنتها بين الدول المختلفة. كما يجب التركيز على التوعية والتثقيف بخطورة المخدرات والمؤثرات العقلية في المجتمعات والأفراد، وذلك من خلال إطلاق حملات توعوية وتثقيفية وتعزيز الإجراءات الوقائية يمكن تحديد المشكلة في شكل سؤال بحثي كالتالي: "ما هو تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي وكيف يمكن مكافحتها؟" يتطلب البحث عن هذه المشكلة القيام بتحليل شامل للآثار السلبية للمخدرات والمؤثرات العقلية على الفرد والمجتمع، وكذلك دراسة سبل مكافحتها والتدابير التي يمكن اتخاذها على المستوى الدولي والداخلي. كما يمكن تضمين البحث تحليل للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تؤدي إلى استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك تحليل لتأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الفرد وعلى الأسرة والمجتمع بشكل عام، بالإضافة إلى دراسة البرامج والسياسات الحالية والمستقبلية لمكافحة هذه المشكلة.

اهمية البحث

يتمحور البحث حول مشكلة حقيقية ومهمة تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وهي المخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيراتها السلبية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي. ومن المهم البحث عن هذه المشكلة لعدة أسباب، منها:

١. الأثر السلبي على الصحة العامة: تؤدي المخدرات والمؤثرات العقلية إلى تدهور الصحة الجسدية والنفسية للأفراد، وتزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض المعدية، مما يتسبب في ارتفاع نسبة الوفيات والإعاقة.

٢. الأثر السلبي على الأسرة والمجتمع: تتسبب المخدرات والمؤثرات العقلية في تدهور العلاقات الاجتماعية والأسرية، وتؤدي إلى العنف والتعاطف وتفكك المجتمعات، كما تزيد من معدلات الجريمة والإدمان والبطالة.

٣. الأثر الاقتصادي: يترتب على تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية تكاليف اقتصادية هائلة، وتأثير سلبي على التنمية الاقتصادية والاستثمار، وتقليل فرص العمل، مما يؤثر على الاقتصاد العام والمجتمع بشكل عام.

٤. الأثر على الأمن القومي: تؤدي المخدرات والمؤثرات العقلية إلى ضعف الأمن القومي وزيادة التهديدات الإرهابية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات أمنية مكلفة.

لذلك، فإن البحث حول هذه المشكلة يساهم في التعرف على أسباب تفشي المخدرات والمؤثرات العقلية، والتحذير من آثارها السلبية، والتعرف على السبل التي يمكن اتخاذها للحد من انتشارها ومكافحتها

اهداف البحث

بشكل عام، يمكن القول أن البحث في هذا الموضوع يهدف إلى فهم وتحليل تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي، وكذلك العوامل التي تساهم في

انتشارها وتفشيها في المجتمع. ويمكن تحديد بعض الأهداف الرئيسية للبحث في هذا المجال على النحو التالي:

١- فهم آليات تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي والصحي، وذلك من خلال دراسة آثارها الجسدية والنفسية والاجتماعية على المدمنين والمجتمعات المتأثرة بها.

٢- التعرف على العوامل الرئيسية التي تساهم في انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، والتحليل الاجتماعي والاقتصادي لهذه العوامل، مثل الفقر والبطالة والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

٣- تحديد الإجراءات والتدابير الفعالة التي يمكن اتخاذها للحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية وتقليل تأثيرها على المجتمع، وتطوير السياسات العامة والبرامج التي تساعد في تحقيق هذا الهدف.

٤- تقديم التوصيات والإرشادات للحكومات والمنظمات والجمعيات المعنية بمجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتطوير البحوث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع.

حدود البحث

الحدود الموضوعية : المخدرات والمؤثرات العقلية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي .

الحدود المكانية : العراق – بغداد .

الحدود الزمانية : تم اجراء البحث في العام الدراسي ٢٠٢٣ م .

المحور الاول

التعريف بالمخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيرها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي

المخدرات هي مواد كيميائية تستخدم لتغيير الحالة النفسية للإنسان، وتشمل مجموعة واسعة من المواد الكيميائية، بما في ذلك المواد المنشطة والمهدئة والمخدرات القنبية والمخدرات المهلوسة. تتأثر الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير من جراء تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، فهي تؤدي إلى مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية خطيرة، مثل الإدمان والعنف والجريمة وانخفاض الإنتاجية وفقدان العمالة وارتفاع التكاليف الصحية. وتزداد خطورة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية عندما تتعلق بالفئات العمرية الشابة والأطفال، وتحتاج المجتمعات إلى توعية الناس بأضرار تعاطي المخدرات وتقديم العلاج والدعم اللازم لمن يعانون من الإدمان والتعاطي المستمر.

مفهوم المخدرات

تشير كلمة "المخدرات" إلى المواد الكيميائية التي تؤثر على وظائف الجهاز العصبي المركزي للإنسان وتغييرها، مما يؤدي إلى تغيير الحالة المزاجية والإدراكية والسلوكية. ويشمل ذلك مواداً مختلفة، مثل الكوكايين والهيروين والماريجوانا والكحول والنيكوتين والمواد الأفيونية، وغيرها من المواد المهلوسة والمنشطة والمخفضة للوعي.^١

^١ علي فرحات، المخدرات والعنف في المجتمع العربي. دار الرسالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٣٤

تستخدم المخدرات عادة لأغراض الترفيه والتسلية، ولكنها يمكن أيضاً استخدامها لأغراض طبية، مثل تخفيف الألم وتحسين المزاج. ومع ذلك، يمكن أن تكون المخدرات مدمرة عندما يتم تعاطيها بشكل غير ملائم أو مفرط، وتؤدي إلى مشاكل صحية واجتماعية ونفسية وقانونية. ولذلك، فإن العديد من الدول تنظم استخدام وتوزيع المخدرات بما يضمن سلامة المجتمع والفرد.^١

يجب الإشارة إلى أن استخدام المخدرات يمكن أن يؤدي إلى الإدمان، وهو حالة تتطلب الاعتماد النفسي والجسدي على المخدرات للوصول إلى الشعور بالراحة أو التخفيف من الألم. ويمكن أن يؤدي الإدمان إلى تدهور الصحة العامة والعلاقات الاجتماعية والمهنية والأسرية، وتزيد فرص التعرض للعنف والجريمة والأمراض المعدية.

تتوفر العديد من البرامج والخدمات الصحية والاجتماعية للمساعدة في علاج الإدمان، بما في ذلك العلاج الدوائي والنفسي والاجتماعي. كما يجب العمل على توفير الوعي والتثقيف حول المخاطر المترتبة على تعاطي المخدرات، وتشجيع الأفراد على البحث عن طرق صحية وأمنة لتحسين مزاجهم وصحتهم العامة.^٢

يختلف التعريف القانوني للمخدرات من دولة إلى أخرى، ولكن بشكل عام، تعرف المخدرات بأنها المواد التي يتم تصنيعها أو استخلاصها من النباتات أو الحيوانات، أو تحضيرها كيميائياً، وتستخدم لتعديل وظائف الجهاز العصبي المركزي للإنسان.^٣ تخضع المخدرات للتشريعات الوطنية والدولية، حيث تنظم تصنيف المخدرات وفقاً لمدى خطورتها وفعاليتها، ويتم تحديد القواعد والإجراءات اللازمة لتصنيف وتصنيع وتوزيع واستخدام المخدرات.^٤

وتختلف التصنيفات المتبعة في التشريعات القانونية للمخدرات، وتشمل بعضها الأدوية التي تستخدم لأغراض طبية ولكن يتم تداولها بشكل غير شرعي، ويشمل ذلك المواد المحظورة والمسيطر عليها والمسجلة وفقاً للقوانين الوطنية المختلفة. ويتم تحديد العقوبات والغرامات والإجراءات القانونية المتبعة في حالة الاستخدام والتصنيع والتوزيع غير القانوني للمخدرات.

مفهوم المؤثرات العقلية

تشمل المؤثرات العقلية كل المواد التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي للإنسان وتؤثر على وظائفه النفسية والعاطفية والسلوكية. وتنقسم هذه المواد إلى فئتين رئيسيتين: المخدرات والكحول.^٥

^١ فوزية عبدالرحمن، المخدرات في الخليج العربي: التحديات والحلول. دار اليازوري للنشر، الكويت، ٢٠١٢، ص ١٨٣

^٢ حسن البلوشي، المخدرات في ظاهرة العنف الاسري : الواقع والتحديات. دار المسقطي للنشر والتوزيع، سلطنة عمان، ٢٠١٥، ص ١٨٤

^٣ محمد غنيمات، المخدرات والتحديات الاجتماعية . دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٨، ص ٨٣

^٤ محمد الحنفي، المخدرات والتحديات الأمنية ، دار الشروق للنشر، مصر، ٢٠١١، ص ١٩٣

^٥ علي سالم ، المخدرات والأمن الوطني في العراق. دار الشمس للنشر والتوزيع، العراق، ٢٠١٦، ص ١٨٣

وتتضمن المخدرات المواد المختلفة مثل الحشيش والكوكايين والهيروين والمواد المسكنة للآلام، بينما يشمل الكحول المشروبات الكحولية مثل الخمر والبيرة والمشروبات الروحية.

وتعد المؤثرات العقلية خطرة على الصحة العامة، حيث يمكن أن تؤدي إلى الإدمان والاعتماد النفسي والجسدي، كما يمكن أن تؤدي إلى الأمراض النفسية والعقلية والعضوية وحتى الوفاة في بعض الحالات. ويتطلب الحد من تأثير هذه المواد توفير التنقيف والوعي الكافي حول المخاطر المرتبطة بتعاطيها، وتطبيق التشريعات والإجراءات اللازمة للحد من انتشارها والحد من تأثيراتها السلبية على المجتمع.^١ بشكل عام، تختلف مدى خطورة المؤثرات العقلية على الصحة العامة، وتتأثر بعدة عوامل مثل نوع المادة المستخدمة وكميتها والطريقة التي تستخدم بها، إضافة إلى صحة الفرد وعمره وتاريخه الصحي والوراثي. ومن أهم المخاطر الناتجة عن تعاطي المؤثرات العقلية هي:^٢

- الإدمان والاعتماد النفسي والجسدي على المادة المستخدمة.
- الأمراض النفسية والعقلية مثل الاكتئاب والقلق والفصام والذهان.
- الأمراض العضوية مثل الأمراض القلبية والأوعية الدموية والكبدية والجهاز التنفسي والجهاز العصبي.

- الوفاة المفاجئة نتيجة لتعاطي كميات كبيرة من المؤثرات العقلية.
وتعد التنقيف والتوعية حول خطورة المؤثرات العقلية من أهم الإجراءات الوقائية التي يجب اتخاذها، بالإضافة إلى تنفيذ التشريعات والقوانين المتعلقة بمكافحة تعاطي المؤثرات العقلية، وتوفير الدعم والرعاية اللازمة للأفراد الذين يعانون من إدمان هذه المواد.^٣

كما يمكن الحد من تأثيرات المؤثرات العقلية على الصحة العامة عن طريق العلاج والتأهيل، حيث يتم تقديم الدعم النفسي والطبي اللازم للأفراد الذين يعانون من الإدمان، ويتم توفير برامج التأهيل والعلاج اللازمة لمساعدتهم على التخلص من الإدمان والعودة إلى حياة صحية ومستقرة.^٤

ويعتبر الحد من تعاطي المؤثرات العقلية مسؤولية المجتمع بأكمله، حيث يتطلب ذلك التعاون بين الحكومات والمؤسسات الصحية والتعليمية والأسر والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى تشجيع الأبحاث العلمية المتعلقة بالمؤثرات العقلية وتطوير العلاجات الجديدة لمساعدة الأفراد على التخلص من الإدمان والعودة إلى حياة صحية وإيجابية.^٥

^١ محمد المشايخ، المخدرات والعنف في السعودية. دار المملكة للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩، ص ١٨٤

^٢ فهد البوشي، المخدرات والأمن العام الشرق الأوسط. دار الروافد للنشر والتوزيع، قطر، ٢٠١٧، ص ١٧٤

^٣ عمر ظاهر، المخدرات والجريمة المنظمة. دار الأهلية للنشر والتوزيع، اليمن، ٢٠١٣، ص ١٧٣

^٤ عبدالرحمن القحطاني، المخدرات والجريمة في الإمارات العربية المتحدة. دار زايد للنشر، الإمارات العربية المتحدة

٢٠١٥، ص ١٤٥

^٥ علي الأشقر، المخدرات والعنف الاسري. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٨، ص ١٤٣

علاوة على ذلك، يجب أيضاً تشجيع الأفراد على اتخاذ خطوات واضحة وفعالة للحفاظ على صحتهم النفسية والبدنية، مثل ممارسة الرياضة وتناول الطعام الصحي والحصول على قسط كافٍ من النوم والراحة، بالإضافة إلى تجنب التعرض للإجهاد والضغوط النفسية والاستشارة الطبية المنتظمة للتأكد من عدم وجود أي مشاكل صحية معروفة. ويجب أن يتم التعرف على المؤثرات العقلية والتحذير منها، وذلك عن طريق الإعلام والتوعية والتثقيف، والتي يمكن تنفيذها بواسطة الحملات الإعلامية والتدريب والتوعية في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية والمجتمعات المحلية.^١ وفي النهاية، يجب أن يتم التركيز على مكافحة تعاطي المؤثرات العقلية من خلال تعزيز الوعي والتثقيف وتنفيذ الإجراءات الوقائية والتوفير للدعم اللازم للأفراد الذين يعانون من الإدمان، حتى يتم تقليل المخاطر المتعلقة بتعاطي المؤثرات العقلية وتحسين صحة الأفراد والمجتمعات بشكل عام.

تأثيرات المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي تعد تأثيرات المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات في العالم، حيث تؤدي هذه المخدرات إلى تدمير الأسر والمجتمعات وتكبد الدول خسائر فادحة في مختلف المجالات. فيما يلي بعض التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية:^٢

١. تفشي الجريمة والعنف: يتعرض المدمنون على المخدرات للعديد من المشاكل النفسية والصحية، مما يؤدي إلى تفاقم العنف وارتفاع معدلات الجريمة والاضطرابات الاجتماعية.
٢. تردي الأداء العملي والاقتصادي: يتعرض الأفراد المدمنون على المخدرات إلى اضطرابات في النوم والتغذية والصحة العامة، مما يؤثر على أدائهم العملي ويؤدي إلى تردي الإنتاجية والاقتصاد.
٣. الأمراض والإصابات: تساهم المخدرات والمؤثرات العقلية في زيادة معدلات الأمراض والإصابات، حيث تؤدي إلى اضطرابات في الجهاز العصبي والجهاز الهضمي والقلب والأوعية الدموية والتنفسية.
٤. تأثيرات على الأسر والأطفال: يتعرض أفراد الأسرة للتحديات النفسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات، كما يتعرض الأطفال للخطر بسبب تعرضهم للإهمال والإيذاء والعنف داخل الأسرة.^٣
٥. الهجرة واللاجئون: يتعرض اللاجئون والمهاجرون لمخاطر التعاطي مع المخدرات بسبب الظروف الصعبة التي يعيشونها، مما يؤثر على حياتهم الاجتماعية والصحية والاقتصادية.

^١ حسام البنا، المخدرات والأمن القومي - دار الحوار للنشر، تونس، ٢٠١٩، ص ٣٤

^٢ محمد الطيب، المخدرات والتحديات الاجتماعية في فلسطين. دار الندى للنشر والتوزيع، فلسطين، ٢٠١٦، ص ١٤٣

^٣ محمد عبدالعزيز، المخدرات والتحديات الصحية في السودان. دار المنظومة للنشر والتوزيع، السودان، ٢٠١٤، ص ٤٣

تتطلب مواجهة هذه التحديات جهوداً مشتركة ومتنوعة من قبل المجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية، وتشمل ذلك التوعية والتثقيف والتدريب وتقديم الخدمات العلاجية والدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين والعمل على تطوير سياسات وبرامج فعالة لمنع انتشار المخدرات وتقليل تأثيراتها السلبية على المجتمعات.^١

يجب أن تكون هذه الجهود مستمرة ومتكاملة بما في ذلك العمل على تعزيز البحث العلمي والتطوير التقني في هذا المجال. ويتطلب ذلك تعاوناً دولياً فعالاً لتبادل الخبرات والمعلومات والموارد وتحديد أفضل الممارسات في مكافحة المخدرات وتقليل تأثيراتها السلبية على المجتمعات.^٢

وفي النهاية، يجب أن نتذكر أن مكافحة المخدرات وتقليل تأثيراتها السلبية هي مسؤولية مشتركة لنا جميعاً كأفراد ومجتمعات وكدول. يجب علينا جميعاً العمل معاً للحد من انتشار المخدرات وتقليل تأثيراتها السلبية على صحتنا وسلامتنا وسلامة مجتمعاتنا.

اولاً : تأثيرها على الواقع الاجتماعي

تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية على الواقع الاجتماعي يشمل العديد من الجوانب، بما في ذلك:^٣

١. تأثيرها على الأفراد: قد تؤدي المخدرات إلى تدهور الصحة النفسية والجسدية للأفراد، مما يؤدي إلى تراجع أدائهم العملي والمهني والدراسي، وزيادة فرص التعرض للإصابة بالأمراض والإصابات الخطيرة.

٢. تأثيرها على الأسرة: قد يتسبب تعاطي المخدرات لأحد أفراد الأسرة في تدهور العلاقات الأسرية، وفي بعض الحالات قد يؤدي إلى الانفصال والطلاق وتفكك الأسرة.

٣. تأثيرها على المجتمع: قد تؤدي المخدرات إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف في المجتمع، كما أنها تتسبب في تدهور الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

٤. تأثيرها على الاقتصاد: قد تؤدي المخدرات إلى زيادة المصاريف الطبية والتأمينية، وتقليل إنتاجية العمالة وتراجع قدراتهم على العمل، كما أنها تتسبب في تراجع النمو الاقتصادي وتضييق نطاق الفرص الاقتصادية.^٤

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي المخدرات إلى تزايد معدلات الإصابة بأمراض معدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) وفيروس التهاب الكبد الوبائي (HCV)، نتيجة للاستخدام المشترك للإبر والأدوات الحادة.

إن محاولة تقليل تأثيرات المخدرات على الواقع الاجتماعي تتطلب جهوداً متكاملة من المجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية، وتشمل ذلك التوعية والتثقيف والتدريب وتقدير الرعاية الصحية اللازمة للأشخاص المتأثرين بالمخدرات، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة في إعادة الإدماج في المجتمع.

^١ عمر الجندي، المخدرات والأمن الوطني الدول العربية. دار الكتاب العربي للنشر، ليبيا، ٢٠١٨، ص٤٥

^٢ نور الحجار، المخدرات والإدمان الواقع والتحديات. دار الساقي للنشر، سوريا، ٢٠١٥، ص٥٤

^٣ علي الشيخ، المخدرات والإدمان. دار الهدى للنشر، الصومال، ٢٠١٩، ص١٩٨

^٤ خالد الشمري، المخدرات والأمن العام في البحرين. دار الجندي للنشر والتوزيع، البحرين، ٢٠١٧، ص١٩٣

كما يتطلب الأمر تعزيز البحث العلمي لفهم أفضل للمخدرات وتأثيراتها على الصحة العامة والواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتطوير معالجات فعالة لمساعدة الأفراد في الخروج من دوامة الإدمان والتعافي.

ويجب أن تتضمن هذه الجهود التركيز على الوقاية من المخدرات والتدابير الوقائية للحيلولة دون التعرض للمخاطر الناجمة عنها، من خلال توفير بيئة صحية وأمنة للأفراد وتعزيز الخدمات الاجتماعية والتعليمية والرياضية والترفيهية لتحقيق مجتمعات صحية ومزدهرة.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تعاطي المخدرات إلى تكاليف اقتصادية كبيرة على المستوى الفردي والجماعي. فالأفراد المدمنون يواجهون صعوبة في الحفاظ على وظائفهم ويمكن أن يصبحوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاجية وتدهور الوضع الاقتصادي للفرد والأسرة.^١

كما يؤدي تعاطي المخدرات إلى تحميل نظام الرعاية الصحية والنظام القضائي والأمني تكاليف كبيرة، وتؤثر على الموارد العامة والحكومية وترفع التكاليف الطبية والقانونية. ويمكن أن يؤدي الإدمان على المخدرات إلى زيادة الجريمة والعنف والصراعات الاجتماعية، ويؤثر على الاستقرار الاجتماعي والأمني.^٢

لذلك، يجب التركيز على الوقاية من المخدرات والتدابير الوقائية للحيلولة دون التعرض للمخاطر الناجمة عنها، وتعزيز الرصد الصحي والنفسي للأفراد المعرضين لخطر التعاطي، وتقديم الدعم والمساعدة لأولئك الذين يعانون من إدمان المخدرات للخروج من دوامة الإدمان والتعافي، وتطوير استراتيجيات وبرامج فعالة للتصدي لهذه المشكلة في المجتمعات المختلفة.^٣

ثانياً : تأثيرها على الواقع الاقتصادي

تعد المخدرات من القضايا الاجتماعية والصحية والاقتصادية الخطيرة، حيث يترتب على تعاطيها تكاليف اقتصادية كبيرة على المستوى الفردي والجماعي. وتشمل تأثيراتها على الواقع الاقتصادي عدة جوانب، منها:^٤

١- التكاليف الصحية: يتطلب علاج الأفراد المصابين بإدمان المخدرات نفقات طبية وصحية كبيرة، مما يزيد من الأعباء على نظام الرعاية الصحية ويؤثر على الميزانية العامة للدولة.

٢- التكاليف الاجتماعية: يتسبب تعاطي المخدرات في زيادة الجريمة والعنف، مما يترتب عليه تحميل النظام القضائي والأمني تكاليف كبيرة.

٣- الإنتاجية: يؤدي تعاطي المخدرات إلى انخفاض الإنتاجية وتدهور الوضع الاقتصادي للفرد والأسرة، حيث يواجه المدمنون صعوبة في الحفاظ على وظائفهم ويمكن أن يصبحوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

^١نواف العبدلي، المخدرات والتحديات الاجتماعية ، دار البدر للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٣، ص٨٤

^٢عبدالعزیز القرشي، المخدرات والأمن العام ، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٢، ص٨٤

^٣خالد العطار، المخدرات والتحديات الصحية ، دار الحضارة للنشر، مصر، ٢٠١٥، ص٨٤

^٤حسين العربي ، المخدرات والإدمان في العراق: الأسباب والعلاج. دار الشرق الأوسط للنشر، العراق، ٢٠١٧، ص٨٤

٤- التكاليف الاقتصادية المباشرة: يتطلب القضاء على تجارة المخدرات ومكافحتها نفقات كبيرة، حيث يتطلب ذلك التعاون بين الحكومات المختلفة واستخدام موارد كبيرة لتعزيز الأمن والتنسيق الدولي في مكافحة هذه الظاهرة.

لذلك، يتعين على المجتمعات والحكومات تحمل المسؤولية في تصميم استراتيجيات وخطط عمل فعالة لمكافحة المخدرات وتقليل تأثيراتها الاجتماعية والصحية والاقتصادية. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات التوعية الواسعة والفعالة حول مخاطر تعاطي المخدرات، وتطوير برامج العلاج والتأهيل للمدمنين، وتعزيز الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تساعد على تعزيز صحة الفرد والمجتمع بشكل عام.

كما يجب تعزيز العمل الوطني والدولي لمكافحة تجارة المخدرات وتعاطيها، وتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمعات المحلية والمؤسسات ذات الصلة، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال مكافحة المخدرات.^١

ومن المهم أيضاً تعزيز الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الوظائف وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات، حيث يمكن أن يساعد هذا على تقليل مستويات التعاطي بالمخدرات وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المختلفة.^٢

أخيراً، يجب توعية الجمهور وتعزيز الوعي بالمخاطر الصحية والاجتماعية والاقتصادية لتعاطي المخدرات، وذلك من خلال حملات التوعية والتنقيف والتعليم والإعلام، وتشجيع المشاركة في الأنشطة الإيجابية والهوايات الصحية والرياضية والثقافية التي تعزز صحة الفرد والمجتمع.^٣

بشكل عام، يجب اعتماد نهج شامل لمكافحة تعاطي المخدرات وتجارتها وتأثيراتها السلبية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمعات والمؤسسات ذات الصلة، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال مكافحة المخدرات، وتوعية الجمهور وتشجيع المشاركة في الأنشطة الإيجابية التي تعزز صحة الفرد والمجتمع.

وتجدر الإشارة إلى أن تأثير المخدرات والمؤثرات العقلية لا يقتصر فقط على الواقع الاجتماعي والاقتصادي، بل يمتد أيضاً إلى الصحة النفسية والجسدية للفرد والمجتمع بشكل عام. ولذلك، فإن مكافحة تعاطي المخدرات وتجارتها يجب أن تكون أولوية على جميع المستويات، وتتطلب تعاوناً شاملاً وجهوداً مستمرة من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية والمؤسسات ذات الصلة.^٤

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من المؤثرات له تأثيرات سلبية على المجتمع والإنسان بشكل عام، فتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يؤدي إلى انعدام الوعي والقدرة على

^١ أحمد الوزان، المخدرات والتحديات الأمنية. دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس، ٢٠١٨، ص ٢٤

^٢ أسامة بوعجيلة، المخدرات والجريمة في الجزائر. دار النهضة العربية للنشر، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٤٨

^٣ أسامة بوعجيلة، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٣، ص ٥٠

^٤ تسرين شحور، المخدرات والتحديات الصحية في لبنان. دار النهار للنشر، لبنان، ٢٠١٥، ص ١٩٨

اتخاذ القرارات الصحيحة، ويؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية والأسرية، كما أنه يؤدي إلى التدهور الصحي والنفسي والاجتماعي للفرد.^١ وفي الختام، يجب التركيز على ضرورة تكثيف الجهود المشتركة لمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك من خلال تبني نهج شامل يتضمن العديد من الخطوات المذكورة سابقاً، وتوفير الدعم اللازم للمدمنين وذويهم، وتوفير العلاج والرعاية الطبية المناسبة، وتشجيع الأنشطة الإيجابية التي تساعد على تعزيز الصحة النفسية والجسدية والاجتماعية.^٢

المحور الثاني: التدابير الدولية والداخلية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

تعتبر مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمجتمعات المحلية والمؤسسات ذات الصلة، وتتطلب جهوداً دولية وداخلية متكاملة لمواجهة هذا التحدي. وفيما يلي بعض التدابير الدولية والداخلية المتبعة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية:^٣

١- اتفاقيات الأمم المتحدة: تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية من قبل الأمم المتحدة لمكافحة تعاطي المخدرات وتجارتها. ومن بين هذه الاتفاقيات، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي تم إبرامها عام ١٩٦١، وتم تعديلها عام ١٩٧١ و ١٩٨٨، وتحدد هذه الاتفاقية المخدرات الممنوعة وتنظم صناعتها وتجارتها واستخداماتها الطبية والعلمية.

٢- الإجراءات الجمركية: تشمل الإجراءات الجمركية عمليات التفتيش والمراقبة والتدقيق والتفتيش العشوائي للحمولات والشحنات، وتهدف إلى منع تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية عبر الحدود.

٣- تعزيز التعاون الدولي: يعتبر التعاون الدولي أمراً حيوياً في مكافحة تعاطي المخدرات وتجارتها، ويشمل التعاون الإقليمي والدولي في مجالات مثل تبادل المعلومات والتدريب والتكنولوجيا والموارد المالية.

٤- الحملات الإعلامية: تشمل الحملات الإعلامية إجراءات متعددة مثل الندوات والمؤتمرات والإعلانات والإعلانات التحذيرية عن خطورة تعاطي المخدرات.

أولاً : التدابير الدولية

توجد العديد من التدابير الدولية التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن أبرز هذه التدابير:^٤

١- الاتفاقيات الدولية: توجد ثلاث اتفاقيات دولية رئيسية تتعلق بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة المخدرات الواقعة تحت الرقابة الدولية لعام ١٩٦١ واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة المواد المخدرة الواقعة تحت الرقابة

^١نسرین شحرور، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٥، ص ٢٠١

^٢سامر عيسى، المخدرات والأمن الوطني في فلسطين. دار القدس للنشر والتوزيع، فلسطين، ٢٠١٦، ص ١٣٣

^٣سامر عيسى، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٦، ص ١٤٠

^٤محمد عبدالحكيم، المخدرات والجريمة في اليمن. دار الرافدين للنشر، اليمن، ٢٠١٤، ص ٨٣

الدولية لعام ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمواد الخام والمواد الكيميائية والمعدات المستخدمة في تصنيع المخدرات لعام ١٩٨٨ .
٢- الهيئات الدولية: توجد العديد من الهيئات الدولية التي تعنى بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ومن أبرزها المكتب الدولي لمكافحة المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة والمنظمة العالمية للصحة.

٣- برامج الإغاثة: تقدم العديد من المنظمات الدولية برامج الإغاثة للمدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتشمل هذه البرامج علاج الإدمان والتأهيل الاجتماعي والنفسي والتوعية الصحية.

٤- التعاون الدولي: يعتبر التعاون الدولي أساسيا في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتشمل هذه التعاون التبادل الدولي للمعلومات والخبرات والتكنولوجيا والتعاون في مكافحة تهريب المخدرات وتعزيز الشراكات الدولية.

- القوانين الدولية لمكافحة المخدرات: تم اعتماد العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، من بينها اتفاقية الأمم المتحدة لمنع المخدرات الغير مشروعة ومكافحتها، التي تم تبنيها في العام ١٩٦١، والتي تحظر إنتاج وتصدير واستيراد وتوزيع المخدرات غير القانونية، كما تم تعديل الاتفاقية في عدة مرات لتتناسب مع الظروف الراهنة. كما تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية عام ١٩٨٨ والتي تهدف إلى منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

- الهيئات الدولية لمكافحة المخدرات: توجد العديد من الهيئات الدولية التي تهتم بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، من بينها المكتب الأوروبي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية والذي يتمتع بحكمة استشارية لدى الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الدولية لمكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، والتي تهتم بإعداد التقارير والإحصاءات الخاصة بمكافحة المخدرات في العالم.

- البروتوكولات الدولية: تم اعتماد العديد من البروتوكولات الدولية التي تهدف إلى مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، من بينها بروتوكولات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، كما تم اعتماد بروتوكول الأمم المتحدة الاختياري المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة المخدرات.^١
هناك العديد من التدابير الدولية الهامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، ومن أبرزها:^٢

١- الاتفاقية العالمية لمكافحة المخدرات (١٩٦١): وهي الاتفاقية الدولية الأولى التي تناولت موضوع المخدرات وتم توقيعها في فيينا عام ١٩٦١ وتهدف إلى التصدي لتهريب وتجارة المخدرات عبر الحد من إنتاجها وتوزيعها واستخدامها.

^١ خالد حمزة، المخدرات والإدمان في الإمارات العربية المتحدة. دار المجد للنشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧،

ص ١٤٣

^٢ خالد حمزة، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٧، ص ١٥١

٢- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الدولية لمكافحة المخدرات (١٩٧٢): وهو بروتوكول إضافي للاتفاقية الدولية لمكافحة المخدرات الذي تم التوقيع عليه في نيويورك عام ١٩٧٢، وهدف هذا البروتوكول إلى تعزيز الاتفاقية الأولى وتوسيع نطاقها.

٣- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣): وهي اتفاقية تم التوقيع عليها في مراكش، المغرب عام ٢٠٠٣، وتهدف إلى مكافحة الفساد بشكل عام والفساد المرتبط بالمخدرات والجرائم الأخرى.

٤- الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب (١٩٩٩): وهي اتفاقية دولية تم التوقيع عليها في نيويورك عام ١٩٩٩، وتهدف إلى مكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المنظمة بشكل عام، والتي قد تكون مرتبطة بتجارة المخدرات.

٥- مكافحة المخدرات على المستوى الإقليمي والدولي: حيث تعمل العديد من المنظمات والهيئات الدولية على مكافحة المخدرات على المستوى الإقليمي والدولي، مثل الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي هذا الصدد، تعمل منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع العديد من الجهات والمؤسسات الدولية والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية على تنسيق الجهود والعمل سوياً للحد من استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية وتأثيراتها السلبية على الصحة العامة والأمن والاستقرار في العالم. وتشمل التدابير التي تتخذها هذه الجهات عدة مجالات منها:^١

١- التثقيف والتوعية: حيث تعمل هذه الجهات على توعية الناس بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية على الصحة والحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال حملات إعلامية وتوزيع المطويات والنشرات التثقيفية والفيديوهات والمواد التعليمية الأخرى.

٢- البحث والتطوير: حيث تعمل هذه الجهات على تطوير الأبحاث العلمية والتقنيات المختلفة للحد من استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية، وتحسين علاج الإدمان وتأثيراته السلبية على الصحة.

٣- القانون والتشريعات: حيث تقوم الدول بتشريع قوانين صارمة لمنع استخدام المخدرات وتجارتها غير المشروعة، وتعزيز العقوبات على المتورطين في هذا النوع من الجرائم.

٤- العمل الدولي المشترك: حيث تعمل الدول معاً على تبادل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا والموارد لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.^٢

وأخيراً، يمكن القول بأنه من الضروري تبني نهج شامل ومتكامل لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية يضم جهود الأمم المتحدة والدول المختلفة، ويشمل التدابير الوقائية والعلاجية وإعادة التأهيلية وتشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى توعية المجتمعات والفئات المختلفة بخطورة المخدرات وآثارها السلبية على الصحة والمجتمعات

^١ أحمد الوزان، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٨، ص ٢٤

^٢ نواف العبدلي، المخدرات والتحديات الاجتماعية، دار البدر للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠١٣، ص ٨٦

والاقتصاد. ويجب أن يتم التركيز على التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات والموارد بين الدول المختلفة لتحقيق النجاح في مكافحة هذه المشكلة العالمية.

الخاتمة

يعتبر البحث حول المخدرات والمؤثرات العقلية وانعكاسها على الواقع الاجتماعي من المواضيع المهمة والحيوية في المجتمعات الحديثة، حيث تشكل هذه المخدرات والمؤثرات العقلية تحديًا كبيرًا للدول والمجتمعات على مستوى العالم، وتؤثر بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات من حيث الأمن والسلامة والاقتصاد والصحة والسلوك. توصل البحث إلى أن استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية يؤثر على الأفراد والمجتمعات بطرق مختلفة، ويترتب عليها تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية كبيرة، وتشمل زيادة نسبة الجريمة والعنف وانخفاض الإنتاجية وزيادة نسبة البطالة وتدهور الصحة العامة.

وعليه، فإنه من الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا التحدي ومكافحته، ويمكن ذلك من خلال تعزيز الوعي العام بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية، وتوفير بيئة آمنة وصحية للأفراد وتشجيع الأنشطة الإيجابية والترفيهية التي تحافظ على الصحة والعافية البدنية والنفسية.

الاستنتاجات

١. المخدرات والمؤثرات العقلية تعد مشكلة اجتماعية وصحية خطيرة، تتسبب في أضرار صحية بالغة وتؤدي إلى الإدمان، وتزيد من خطر الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض النفسية.
٢. لتحقيق التغيير الفعلي في مكافحة المخدرات، يجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية وتعاون دولي، وتدابير شاملة للوقاية والعلاج والتأهيل وإعادة تأهيلية للمدمنين.
٣. يجب التركيز على التوعية الصحية وتعزيز الوعي بأضرار المخدرات والمؤثرات العقلية وتعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية الصحية في المجتمع.
٤. يعد استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية من المشكلات الحادة التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل كبير، وتسبب أضرارًا اجتماعية واقتصادية كبيرة.
٥. يتطلب مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تدابير متعددة الأوجه تشمل التدابير الدولية والمحلية، والتعاون بين الدول والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني.

التوصيات

١. التوعية الواسعة والشاملة للمجتمع حول مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعزيز الثقافة الصحية والوعي الصحي لدى الأفراد والمجتمعات بشكل عام.

٢. زيادة الاهتمام بالتربية والتعليم والتأكيد على تثقيف الأجيال الشابة بشأن المخاطر الناجمة عن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.
٣. تطوير البرامج والخطط العلاجية والإرشادية والنفسية للأفراد المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية، وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية المناسبة لهم.
٤. تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية للحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، وتبادل الخبرات والمعلومات والبحوث المتعلقة بالمخدرات وسبل مكافحتها.
٥. تشديد العقوبات القانونية على المتورطين في ترويج وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وتطوير الإجراءات القانونية اللازمة للحد من هذه الظاهرة.
٦. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وتطوير الخطط والبرامج والاستراتيجيات المشتركة لمواجهة هذه الظاهرة والحد من تأثيرها على المجتمعات.

المصادر والمراجع

١. أحمد الوزان، المخدرات والتحديات الأمنية . دار المعارف للنشر والتوزيع، تونس ، ٢٠١٨
٢. أسامة بوعجيلة ، المخدرات والجريمة في الجزائر. دار النهضة العربية للنشر، الجزائر ، ٢٠١٣
٣. حسام البنا ، المخدرات والأمن القومي . دار الحوار للنشر، تونس ، ٢٠١٩
٤. حسن البلوشي، المخدرات في ظاهرة العنف الاسري : الواقع والتحديات. دار المسقطي للنشر والتوزيع، سلطنة عمان ، ٢٠١٥
٥. حسين العربي ، المخدرات والإدمان في العراق: الأسباب والعلاج. دار الشرق الأوسط للنشر، العراق، ٢٠١٧،
٦. خالد الشمري ، المخدرات والأمن العام في البحرين. دار الجندي للنشر والتوزيع، البحرين ، ٢٠١٧،
٧. خالد العطار، المخدرات والتحديات الصحية ، دار الحضارة للنشر، مصر ، ٢٠١٥
٨. خالد حمزة، المخدرات والإدمان في الإمارات العربية المتحدة. دار المجد للنشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٧،
٩. سامر عيسى، المخدرات والأمن الوطني في فلسطين. دار القدس للنشر والتوزيع، فلسطين ، ٢٠١٦،
١٠. عبدالرحمن القحطاني، المخدرات والجريمة في الإمارات العربية المتحدة. دار زايد للنشر، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥
١١. عبدالعزيز القرشي، المخدرات والأمن العام ، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٢
١٢. علي الأشقر، المخدرات والعنف الاسري. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، لبنان ، ٢٠١٨

١٣. علي الشيخ، المخدرات والإدمان . دار الهدهد للنشر، الصومال ، ٢٠١٩
١٤. علي سالم ، المخدرات والأمن الوطني في العراق. دار الشمس للنشر والتوزيع، العراق ، ٢٠١٦
١٥. علي فرحات، المخدرات والعنف في المجتمع العربي. دار الرسالة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤
١٦. عمر الجندي، المخدرات والأمن الوطني الدول العربية. دار الكتاب العربي للنشر، ليبيا ، ٢٠١٨
١٧. عمر طاهر ، المخدرات والجريمة المنظمة. دار الأهلية للنشر والتوزيع، اليمن ، ٢٠١٣
١٨. فهد اليوشي ، المخدرات والأمن العام الشرق الاوسط. دار الروافد للنشر والتوزيع، قطر ٢٠١٧،
١٩. فوزية عبدالرحمن، المخدرات في الخليج العربي: التحديات والحلول. دار اليازوري للنشر، الكويت، ٢٠١٢
٢٠. محمد الحنفي، المخدرات والتحديات الأمنية ، دار الشروق للنشر، مصر ، ٢٠١١
٢١. محمد الطيب، المخدرات والتحديات الاجتماعية في فلسطين. دار الندى للنشر والتوزيع، فلسطين ، ٢٠١٦
٢٢. محمد المشايخ، المخدرات والعنف في السعودية. دار المملكة للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٩
٢٣. محمد عبدالحكيم ، المخدرات والجريمة في اليمن. دار الرافدين للنشر، اليمن ، ٢٠١٤
٢٤. محمد عبدالعزيز، المخدرات والتحديات الصحية في السودان. دار المنظومة للنشر والتوزيع، السودان ، ٢٠١٤
٢٥. محمد غنيمات، المخدرات والتحديات الاجتماعية . دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٨
٢٦. نسرين شحرور، المخدرات والتحديات الصحية في لبنان. دار النهار للنشر، لبنان ، ٢٠١٥
٢٧. نواف العبدلي، المخدرات والتحديات الاجتماعية ، دار البدر للنشر والتوزيع، الكويت ٢٠١٣،
٢٨. نواف العبدلي، المخدرات والتحديات الاجتماعية ، دار البدر للنشر والتوزيع، الكويت ٢٠١٣،
٢٩. نور الحجار، المخدرات والإدمان الواقع والتحديات. دار الساقى للنشر، سوريا ، ٢٠١٥

المحور الثالث التجارة بالبشر

